



المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

:- في كل ما يتعلق بالاختصاص القضائي للمحاكم الشرعية في القضايا المتعلقة بالطلاق والنفقة والولاية والحضانة والوصية والتمتع بالثمن.

:- في كل ما يتعلق بالاختصاص القضائي للمحاكم الشرعية في القضايا المتعلقة بالطلاق والنفقة والولاية والحضانة والوصية والتمتع بالثمن.

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

المادة ١٤٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١



• كتاب قضاة ١/ ١١٨ و ١١٩ المادة ٤٢٤ من قانون قضاة المحاكم - ٢

• كتاب قضاة ١/ ١٨١ و ١٨٢ المادة ٤٢٤ من قانون قضاة المحاكم - ١

-: في المادة

لم يرد في المادة ٢٠١ من القانون

لم يرد في المادة ٢٠١ من القانون

المادة ٢٠١ من القانون

-: من المادة ٢٠١ من القانون

المادة ٢٠١ من القانون في المادة ٢٠١ من القانون

المادة ٢٠١

• المادة ٢٠١ من القانون في المادة ٢٠١ من القانون

المادة ٢٠١ من القانون في المادة ٢٠١ من القانون

• المادة ٢٠١ من القانون في المادة ٢٠١ من القانون

المادة ٢٠١ من القانون في المادة ٢٠١ من القانون

..... في المادة ٢٠١ من القانون

المادة ٢٠١ من القانون في المادة ٢٠١ من القانون

..... في المادة ٢٠١ من القانون

..... في المادة ٢٠١ من القانون

• المادة ٢٠١ من القانون

المادة ٢٠١ من القانون في المادة ٢٠١ من القانون

المادة ٢٠١ من القانون في المادة ٢٠١ من القانون

• المادة ٢٠١ من القانون في المادة ٢٠١ من القانون

المادة ٢٠١ من القانون في المادة ٢٠١ من القانون

المادة ٢٠١ من القانون في المادة ٢٠١ من القانون



٣- مخالفة الأوامر والتعليمات الممثلة بتصرف يسيء لسمعة جهاز الأمن العام  
خلافاً لأحكام المادة ٣٧/٤ من قانون الأمن العام .

وبعد نظر الدعوى وسماع البينة وتقديم الأدلة توصلت محكمة الشرطة إلى قناعة  
تتلخص في :-

(أنه وبتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٦ وأثناء قيام المتهم الأول والثاني بالوظيفة الرسمية  
كدورية حراسة لإحدى قوافل صهاريج البنزين القادمة من العقبة باتجاه العراق وبرفتهم  
شاهد النيابة الثاني حيث قام المتهم الثاني وبرفته أفراد الدورية المرافقة له وهم المتهم  
الأول وشاهد النيابة الثاني باستلام الصهاريج التي كانوا مكلفين بحراستها من دوريات قسم  
العقبة حيث قام المتهم الأول باستلام الصهاريج بموجب كشف منظم بأرقامها وأسماء  
السواقين بعد أن قام بالتوقيع على الكشف مضمون المبرز (ن ١) والمسلم إليه من  
الدوريات الخارجية من قبل شاهد النيابة الخامس وبعد أن قام المتهم الأول والثاني وشاهد  
النيابة الثاني بعدها وهي (١٧) صهرجياً وتم التوقيع على وصل استلام من قبل المتهم  
الثاني .

كما ثبت للمحكمة بأن المتهم الثاني تعرف على شاهد النيابة التاسع من خلال ترده  
على منطقة جسر الجفر من أجل شراء البنزين المهرب وقام شاهد النيابة التاسع بإعطائه  
المتهم الثاني رقم هاتفه الخليوي وقام المتهم الثاني بإعطائه كذلك رقمه الخليوي وعرض  
عليه شاهد النيابة التاسع أن يقوم المتهم الثاني بإخراج صهاريج بنزين من القوافل التي  
تمر من تلك المنطقة حيث يبلغه المتهم الثاني بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٦ بأنه توجد قافلة قادمة  
من العقبة وطلب منه الحضور إلى منطقة جسر الجفر حيث وجده في دورية البادية التي  
كانت تسير في آخر القافلة وكان ذلك بناءً على الاتفاق المسبق بينهما وعند مشاهدته قام  
شاهد النيابة التاسع بالتأشير حيث توقفت الدورية ونزل منها المتهم الثاني وقام شاهد النيابة  
التاسع بالإحاج على المتهم الثاني لإعطائه بنزيناً مهرباً وبعد رجائه له قام شاهد النيابة  
التاسع بإعطائه مبلغ ٢٠٠ دينار مقابل إعطائه الصهاريج حيث قبل المتهم الثاني بذلك وقام  
بإعطائه أربعة جوازات سفر تعود لأخر أربعة صهاريج منها جواز سفر شاهد النيابة  
العائسر الذي كان يقود أحد الصهاريج المحملة بالبنزين وقام شاهد النيابة التاسع بمرافقة  
الصهاريج الأربعة حتى منطقة الجريدة وبعدما قام شاهد النيابة التاسع بتفريغ البنزين من  
تلك الصهاريج في الصهرج خاصة على طريق الزرقاء وبعد ذلك تابعت مسيرها باتجاه  
العراق .









٣٠٣

lawpedia.jo

القاضي

مجلس القضاء

عضو

عضو

عضو

عضو

القاضي

قرار صادر بتاريخ ٤ ذو الحجة سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ١٤/١/٢٠٠٦ م

لماذا نقرر رد التمييز وتأيد القرار المميز في ما يتعلق بالميز وأعادة الأوراق .

الطلبات المقدمة في الدعوى .

أصول المحاكمات الجزائية ، فضاء القرار الطعن الموصول والقانونيون والقانونيون إليه